ما بعد تفكيك الفرع المغربي لـ«جيش التحرير الاسلامي»

منتصر حمادة*

■ هل حقا يوجد تنظيم اسلامي في المغرب يحمل اسم «حزب التحرير الاسلامي»؟ واذا صح الحديث عن تنظيم، فماذا يجمعه أو يفرقه عن باقي الحركات الاسلامية المغربية؟ وما الذي يميز أدبيات اسلاميي التحرير في المغرب، ان كانت لديهم أدبيات؟ وأخيرا، ما هي تداعيات هذه الاعتقالات على اسلاميي الساحة المغربية؟

بداية، يُلاحظ أن تعاطي المنابر الاعلامية المغربية مع الحدث تجسد في كوكتيل غريب يجمع بين التخبط والسذاجة والفقر في المعطيات الميدانية، بحيث اعتمدت أغلب الصحف اليومية التي نشرت الخبر صبيحة الخميس 2006/9/28 (ومعها قصاصة الخبر التي أذاعتها فضائية «الجزيرة» مساء الأربعاء 2006/9/27) على مصدر أمني وحيد، من خلال الحديث عن توقيف الفرقة الوطنية للشرطة القضائية لعناصر من الحزب المذكور، في كل من الدار البيضاء ومكناس وتطوان حيث يرجح وجود عدد من المنتسبين الى التنظيم، «وذلك بعد أن «كثف أتباع الحزب بشكل كبير أنشطتهم في الآونة الأخيرة»، مشيرة الى أن «عناصر الأمن بدأت في تنظيم حملات واسعة في طنجة (شمال المغرب)، وتفتيش منازلهم التي عثر فيها على ما تبقى من المنشورات بعد توزيع عدد منها في أحياء شعبية بالعاصمة الاقتصادية (الدار البيضاء)».

نحن أمام سابقة اسلامية حركية من نوعها، انها المرة الأولى التي يُعلن فيها رسميا عن وجود تنظيم باسم «حزب التحرير الاسلامي في المغرب»، في حين أن الحزب سبق له أن أصدر العديد من البيانات الموجهة تحديدا للمغرب، ولعل أشهرها البيان المؤرخ في 1 شوال 1426 هـ، بمناسبة عيد الفطر المنصرم، والموقع تحت شعار «حزب التحرير/المغرب»، حيث التنديد بقرار الحكومة المغربية رفع الضريبة على القيمة المضافة، بهدف صرف الأموال في «اللهو والمهرجانات وغضب الرب»، ونقد نفس الحكومة التي «تعهدت بتهيئة البنية التحتية لمشروع في وسط البلاد الذي ستقيمه شركة «كرزنر» الجنوب افريقية المتخصصة عالميا في صالات القمار والملاهي»، كما حذر البيان من مخططات تقسيم المغرب عبر «انشاء حكومات جهوية»، من خلال «اعطاء الصحراء حكما ذاتيا موسعا»، أو عبر الرضوخ لمطالب «الحزب الديمقراطي الأمازيغي» اضافة الى نقد مبادرات تروم «استغلال مأساة الريفيين لاحياء الدولة الريفية».

السياسة الاقتصادية في المغرب حسب البيان «قائمة على الربا والمكوس» والسياسة التعليمية تهدف الى «تخفيض ساعات التربية الاسلامية»، أما السياحة، فلم «تجلب الا سياحة الجنس واللواط»، في حين تقوم السياسة الخارجية على «موالاة يهود وكفار المستعمرين»، وأخيرا، وليس آخرا طبعا، «أصبحت المسؤولية عند نواب الأمة ووزرائها مغنما وليست أمانة»، (وهي نفس الاتهامات تقريبا التي تصدر في يومية «التجديد» المحسوبة على حزب «العدالة والتنمية»، مع فارق هام يتطلب منا/منها حذف آخر اتهام، والخاص بنواب الأمة، على اعتبار أن الحزب الاسلامي يضم هو الأخر نوابا في البرلمان المغربي ـ أو المجلس النيابي ـ لا تختلف صورتهم لدى الشارع المغربي عن صورة باقي البرلمانيين، ولذلك أشرنا في أكثر من مناسبة الى أن التعجيل بادماج من يُصطَلحُ عليهم بـ«الاسلامين المعتدلين» في اللعبة السياسية بشروط السلطة الزمنية الحاكمة، يُعَجِّلُ في آن بأفول المشروع الاسلامي الحركي).

وجب التذكير أن البيان صدر تحت عنوان «حزب التحرير ـ المغرب يبارك للأمة الاسلامية حلول عيد الفطر ويستنهضها لاقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة».

التنظير «للخلافة على منهاج النبوة» لدى هؤلاء لا علاقة له بالتنظير لدى جماعة «العدل والاحسان» التي ترفع ذات الشعار على غرار أغلب اسلاميي العالم، والتي لم نقرأ لها بيانا اختُتِمَ بعبارات من قبيل «فالبدار البدار يا أهل المغرب، والبدار البدار يا أبناء قواتنا المسلحة، سابقوا اخوانكم في بلاد الاسلام واعملوا مع حزب التحرير لصناعة عزكم بأيديكم واعادة البهجة لأعيادكم وتوحيد أمتكم في دولة الخلافة عسى أن تفوزوا بفضل اقامتها فقد آن أوانها».

ولعل أبرز علامات التخبط المعلوماتي الذي ميز المتابعة الاعلامية، الحديث مثلا عما سُمِّيَ بـ«احباط تسلل حزب التحرير الاسلامي الى المغرب».

والحال أن الحديث عن تسلل تنظيم يفترض مبدئيا وجود فرع للتنظيم كان يشتغل على الأرجح في الخارج، كما هو جار به العمل مع أغلب التنظيمات الاسلامية السرية التي خططت لـ«غزو» الدول العربية والاسلامية، وقرر في توقيت معين التسلل الى البلد المعني، أي المغرب في مقامنا هذا.

كما أن الحديث عن ذات التنظيم يفترض أولا الحديث عن أدبيات وزعيم قطري مُكلف، في الحالة المغربية، بالتسلل الى «الولاية المغربية»، وليس الدولة المغربية، فهؤلاء، يتحدثون في أدبياتهم عن «الولاية»، كباقي الاسلاميين الجهاديين الذين لا يؤمنون بالحدود القطرية، وينطبق نفس الأمر اجمالا على أغلب الاسلاميين، لولا أن اجتهادات طارق البشري على الخصوص ساهمت في الدفع بالمعتدلين، وفي مقدمتهم التنظيم العالمي للاخوان المسلمين الى التأقلم مع مفاهيم الوطنية والقطرية.

المعطيات المتوفرة الى حدود الساعة لا تتحدث عن زعيم للفرع المغربي للتنظيم، وكذلك الشأن مع الأدبيات التي نطلع عليها في شبكة الانترنت (وفي مقدمتها مجلة تحمل اسم «الوعي») على اعتبار أن الاسم الوحيد الذي يُرَوِّج له في ملف التنظيم العالمي لحزب التحرير الاسلامي هو عطاء بن خليل أبو رشته، من أصل أردني، والذي غادر الأردن سنة 1988 مباشرة بعد خروجه من السجن. وتشير مصادر محسوبة على تيار «السلفية العلمية» وتنشر في موقع «مفكرة الاسلام» أن الرجل يعيش في مكان سري في الشرق الأوسط ويتصل بالغير بشكل أساسي عن طريق شبكة الانترنت.

وبطبيعة الحال، لا يمتلك «حزب التحرير الاسلامي» شرعية الوجود الرسمي في جميع البلدان العربية وكذلك في الدول الأوروبية، حتى أنه تمت مناقشة حظر هذه الجماعة في بريطانيا بعد اعتداءات لندن التي جرت العام الماضي، وتأسس فرع الحزب هناك عام 1996 من طرف الشيخ عمر بكري الذي مُنِحَ مؤخرا من الاقامة في بريطانيا أثناء وجوده في لبنان. أما تأسيسه فيعود الى عام 1953 على يد القاضي الفلسطيني الشيخ تقي الدين النبهاني، والذي روج الى أن سبب الضعف والفقر الذي صار اليه العالم الاسلامي اليوم مرتبط أساسا بالغاء الخلافة على يد الزعيم التركي كمال أتاتورك في عام 1924.

يدعو حزب التحرير الى احياء «الخلافة الاسلامية». ويتعرض أعضاء الحزب بشكل منتظم لحملات اعتقال في عدد من الدول ولا سيما سورية وتركيا والأردن.

بالنسبة لأدبيات «جيش التحرير»، فلا تختلف اجمالا عن أدبيات تنظيم «القاعدة»، ولو أنها تتسم بكثرة التنظير البعيد عن الواقع، ولنتوقف عند نموذجين اثنين:

ـ فالخلافة مثلا، وهي محور مشروع الحزب تندرج في صلب «قواعد الحكم في الاسلام»، وتقوم هذه الأخيرة على أربع قواعد هي:

1 ـ السيادة للشرع لا للأمة.

2 ـ السلطان للأمة.

3 ـ نصب خليفة واحد فرض على المسلمين.

4 ـ للخليفة وحده حق تبني الأحكام الشرعية فهو الذي يسن الدستور وسائر القوانين.

ـ يتعلق النموذج الثاني بوضعية مؤسسة الجيش، وتتفرع على قسمين حسب أدبيات جماعة أبو رشته: قسم احتياطي، وهم جميع القادرين على حمل السلاح من المسلمين، وقسم دائم في الجندية تخصص لهم رواتب في ميزانية الدولة كالموظفين. ويُجعَل الجيش الاسلامي جيشا واحدا مؤلفا من عدّة جيوش، ويوضع لكل جيش من هذه الجيوش رقم، فيقال: الجيش الأول، الجيش الثالث مثلاً، أو يُسمى باسم ولاية من الولايات، أو عمالة من العمالات، فيقال، جيش الشام، جيش مصر، جيش صنعاء مثلا»، أما ألوية الجيش ورياته، فـ«يُكتب على الراية السوداء (لا اله الا الله محمد رسول الله) بخط أبيض، ويكتب على اللواء الأبيض (لا اله الا الله محمد رسول الله) بخط أسود، وهذا عين شعار «دار البيارق» الأردنية التي كانت تطبع الأدبيات الاسلامية الجهادية، قبل أن يتم منعها ومتابعة مديرها، وهو عين الشعار الذي كانت ترفعه ألوية الجماعات الجهادية في أفغانستان قبل أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001.

بالنسبة لتداعيات هذه الاعتقالات على الاسلامين المغاربة، فلا يبدو أنها ستضيف شيئا جديدا على ما هو قائم في الساحة، وذلك لعدة مقدمات:

ـ فالأعضاء المعتقلون لا يفوق عددهم 13 عضوا، ولا توجد هناك مؤشرات ميدانية تنذر بوجود تنظيم اسلامي سري مُهيكل ويُجَسِّدُ تهديدا حقيقيا للمغرب.

ـ وثانيا، لأن أغلب اسلاميي الساحة انخرطوا في العمل السياسي الشرعي، وان كانت بعض الجلسات الكواليسية للحزب الاسلامي المعارض («العدالة والتنمية»)، تتوجس من استغلال تبعات هذه الاعتقالات، وتلك التي طالت تفكيك خلية «أنصار المهدي» في التضييق المستقبلي على نسبة مشاركة الحزب في الاستحقاقات الانتخابية القادمة.

أما عن جماعة «العدل والاحسان» (أكبر فصيل اسلامي حركي)، فتشير معطيات ميدانية أنها طرقت بوابة المفاوضات مع جهات عليا، وهناك مؤشرات على نجاح المفاوضات وقرب الافراج عن خبر سيسيل الكثير من المداد.

وأخيرا، يبقى التأثير الافتراضي على السلفيين المعتقلين، ونقصد المعتقلين المحسوبين على ما يُسمى بـ«السلفية الجهادية، وقد استبشر هؤلاء خيرا بعد اقالة أحد أهم رموز المؤسسة الأمنية (الجنرال حميدو العنيكري)، ويتوقعون تسوية ملفهم في أسرع الآجال، ولكن بعد المرور عبر طاولة المفاوضات مع مشايخ التيار.

* كاتب من المغرب

سليم بوخذير *

بعد تكرر مصادرة «القدس العربي»:

حرية الصحافة في تونس.. الى أين؟

■ عاد الأمين العام للاتحاد الدولي للصحافيين السيد آيدن وايت من زيارته الأخيرة الى تونس، بأسف شديد على حالة الصحافة والصحافيين في البلد.

ولم تنجح كل اللقاءات التي عقدها أمين عام أهم هيئة عالمية للصحافيين، سواء مع مسؤولين حكوميين أو مع ممثلين لجمعيات قريبة من حكومة الرئيس بن علي، في أن تغير ولو قليلا، من «الاستياء» الذي خرج به الرجل بعد اتصالاته المباشرة بالاعلاميين، من حالة الانسداد التي تعرفها مسألة حرية التعبير في صحافة تونس وحالة «لا صوت يعلو فوق صوت الحكومة» التي يقول المنتقدون انها سائدة في مختلف ملامح قطاع الاعلام منذ سنوات.

وفي الواقع، الاتحاد الدولي لفرسان صاحبة الجلالة هو ليس أول الهيئات التي تُعبر عن قلقها من مشكلة ما يُوصف بـ«الحصار المضروب» على حرية الصحافة في تونس.

فقبله «حبرت» الشبكة العالمية لحرية التعبير «ايفيكس» تقارير عن هذا المشكل، وتنافست معها في هذا منظمة «مراسلون بلا حدود» و«هيومان رايتس ووتش» والفيدرالية الدولية للدفاع عن حقوق الانسان وغيرها من الهيئات الأممية الكبرى، كما وقف الأمين العام للأمم المتحدة بنفسه في مؤتمر صحافي ضمن القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، لينتقد هذه التجاوزات ويطالب الرئيس التونسي باطلاق حرية التعبير.

ولا تتركز الانتقادات المُوجهة الى الحكومة التونسية في هذا المضمار، على الاعلام التلفزيوني المحلي الذي تقول التقارير انه مثل عديد البلدان العربية لا يُسمح الا للمُوالين للحكومة بالتحدث فيه، وانما تنسحب على كل أشكال الاعلام ، ذلك أن الصلاحيات الوافرة التي منحها قانون الصحافة التونسي لوزير الداخلية في الاشراف على القطاع، جعلت ـ فيما جعلت ـ تراخيص الصحف في القطاع الخاص لا تمنح الا للسائرين في ركاب الحكومة مما جعل المعلقين يشيرون الى أنه لا يمكن لملاحظ عادي يتصفح صحف تونس، أن يعثر على أي فرق في المحتوى بين الصحافة الرسمية وصحافة القطاع الخاص بالبلد من حيث «الولاء المطلق» للرأي الحكومي والخبر الحكومي.

وقد ظل الاستثناء الوحيد هو صحيفة «الموقف» الناطقة باسم حزب معارض، فهي ذات محتوى مختلف تماما ونعثر في صفحاتها على الرأي المخالف وحتى على الانتقاد الجريء، ولكن هذه الصحيفة ما فتئت تعاني من سلاح المصادرة المتكررة بين اليوم والآخر، فضلا عن مُحاصرتها» ماليا وكونها شبه ممنوعة في الأسواق التونسية، حتى أنك اذا ما تحصلت ـ وبعد جهد جهيد ـ على نسخة منها وأطلعت عليها مواطنا تونسيا سيحسب منذ الوهلة الأولى أنها تصدر بالخارج من فرط حالة الشبه منعها في الأكشاك واخفائها عن الناس.

ومن المؤسف أن هذه الممارسات شملت أيضا الصحف الواردة من الخارج، وخير مثال على ذلك مصادرة صحيفة «القدس العربي» عديد المرات في الشهر الواحد، وأحيانا بسبب نشرها لأخبار أو آراء عن شؤون دولية أو عربية لا تهم مباشرة السياسة التونسية، وكان من نتائج «فيتو» المصادرة المرفوع بين اليوم والآخر في وجه «القدس العربي» في تونس وما يكلفه ذلك من اثقال لكاهل الصحيفة بخسائر مالية فادحة، أن اضطرت الى خفض كمية نسخها اليومية التي ترسلها الى تونس من 3 آلاف الى 500 نسخة فقط!

وفي نفس سياق علاقة الحكومة التونسية بالاعلام الخارجي، قد لا تكون مُصادفة البتة، أن تونس هي واحدة من البلدان القليلة جدا في العالم التي منعت بقوة قناة «الجزيرة» في أن تنقل مراسلات من تونس وكذا حصل لقناة «العربية» وغيرها من قنوات الأخبار.

و وصل ما يصفه المنتقدون بـ«العسف» في هذا المضمار الى حد أن صادرت الحكومة البطاقة الصحافية لمراسل «الجزيرة» في تونس لطفي حجي كما عانى من الحجز مرارا وتكرارا في مخافر البوليس، لمجرد أنه اكتفى بنشر تقارير محايدة عن البلد «الجزيرة نت» وأخبار قصيرة غير مصورة بالقناة، بعد منعه من تصوير مراسلات.

وانسحبت المضايقات الأمنية والحرمان من البطاقة الصحافية على عديد المراسلين المستقلين الآخرين من ذلك مراسل وكالة «قدس براس» و«العربية نت» وغيرهما.

هذه التجاوزات الحاصلة في مجال حرية الصحافة في تونس، تجرنا الى التساؤل: من المُتضرر من كل هذا؟

والاجابة واضحة، فالمُتضرر هم الصحافيون وأيضا جمهور الصحافة على حد السواء، ولكن ليس هؤلاء وحدهم هم المتضررون برأيي، فالحكومة أيضا لم تنعم بـ«الراحة» جراء مسؤوليتها عن هذه التجاوزات، فقد تصاعدت الانتقادات لها من كل جانب بشأن هذا المشكل في الفترة الماضية ووصل الأمر بالاتحاد الأوروبي المرتبطة به تونس باتفاقية شراكة، الى حد تلويحه بامكانية التراجع عن الاتفاقية بسبب ما وصفه بعدم احترام الطرف التونسي لمقتضيات البند الثاني منها والذي ينص على احترام حرية التعبير والصحافة وحقوق الانسان.

كما هذه سياسة مُصادرة الصحف المخالفة وحجب مواقع عديد وسائل الاعلام العربية والعالمية على الأنترنت، لم تمنع من وصول المعلومة أو الرأي الذي ترغب الحكومة في عدم وصوله الى الناس، وذلك اما عن طريق الفضائيات أو عن طريق الأنترنت نفسه بعد انتشار ظاهرة «البروكسي» الذي نشره قراصنة الانترنت في البلد ليتسنى للجميع فتح أي موقع محجوب.

وفي اعتقادنا آن الأوان لكي تُفكر الحكومة التونسية جديا في مسألة أنها أول المتضررين من غياب تعددية اعلامية في البلد فعلى الأقل هي أفقدت أي مصداقية لوسائل الاعلام الموالية لها من فرط تعود الناس على الصوت الواحد بها، ولا شك أنها ستكون مُستفيدة لو أنها سمحت بهذه التعددية المنشودة لأنها وقتها لن تجنب نفسها الانتقادات من هنا وهناك، وأنما أيضا سيمكن لها أن تعزز نسبة المصداقية للخطاب الرسمي في ظل سماحه بالنقاش مع الرأي المخالف له دون وجل أو مصادرة ..

* كاتب وصحافي تونسي

مفاصل القوة والضعف داخل المعارضة السورية

د. محمد عجلاني*

■ ان اي حركة معارضة تحمل في مشاريعها اطروحات لتغيير سياسة الحكومة التي تعارضها، والهدف الأول والأخير لها هو الوصول الى الحكم لتنفيذ مشاريعها ومقترحاتها، والمعارضة في الدول الديمقراطية تعمل بشكل علني وسلمي وفي بلدها وتحت قبة برلمانها وهي تتمتع بحماية القانون، ولها أمل في الوصول الى الحكم في حال قرر الشعب ذلك عبر صناديق الاقتراع، اما في الدول التي لا تسمح بمثل هذه الممارسات فان المعارضة تضطر للاقامة في الخارج مع ما يمثل ذلك من ضعف للحكومة وللمعارضة في وقت واحد، واغلب الاحيان تحمل هذه المعارضة برنامجا عنيفا للتغيير كما حصل لشاه ايران في عام 1979، او تصبح هذه المعارضة اسيرة البلدان التي تعيش فيها وتدعمها مقابل ابتزازات وشروط، ورأينا ما حصل في العراق عام 2003.

وللأسف، فان المعارضة السورية اضطرت لكل تعمل بدورها في الخارج مع ما يسبب لها ذلك من احراج، وتملك هذه المعارضة نقاط قوة كما تملك ايضا نقاط ضعف، وربما لعلها استفادت من دروس المعارضات الاخرى، ودعنا نتوقف قبل كل شيء على نقاط قوتها قبل نقاط ضعفها، ولنبدأ بحسب برنامجها لنرى:

1 ـ التغيير السلمي واستخدام مفهوم هذا التغيير والتمسك به رغم كل ما تتعرض له من مضايقات، وعندما تسأل زعماء المعارضة من اقصى يسارها الى اقصى يمينها الجواب يكون واحداً: لا نريد ان نجرب 8 اذار اخرى نريد ان نصل عن طريق صناديق الاقتراع.

2 ـ المطالبة بالديمقراطية والتعددية السياسية والثقافية والفكرية والدينية، وعندما تقرأ برامج حركات المعارضة تشعر ان هناك نضجا سياسيا وفكريا، فقد انتهت عبارات التخوين والتهجم على افكار الآخرين، وعبارات الشتم والقذف والسحق و.. الخ من مفردات هزيلة دخلت معجم القاموس السياسي السوري في مرحلة من مراحل هذا البلد.

3 ـ عدم التعامل مع الامريكان واللجوء الى القوى الخارجية، هناك اجماع شبه كامل لدى احزاب المعارضة السورية على عدم تكرار التجربة العراقية، بل وادانتها، وادانة كل من يفكر في مثل هذا الاسلوب من التغيير، رغم ان جيوب الغادري تحاول ان تغير هذا المنحى، ولكن التيار المستقل ما زال قويا، ولا نستطيع ان نتكهن الى متى سيبقى ذلك امام بعض الجيوب التي تطالب بالمساعدة الخارجية لقلب نظام الحكم.

4 ـ افراد هذه الحركات المعارضة هم اناس شرفاء تعرضوا لاضطهادات وحرمان من الحقوق بكل ما يعني ذلك من حرمان، لدرجة ان البعض منهم لا يملك جواز سفر سوري، وابناءهم لا يعرفون عن بلدهم الاصلي الا اضطهاده لابائهم، ومع ذلك وضع الكثير منهم الجرح على الملح ويطالب النظام بمنحه حقوقه الأولية لا اكثر ولا اقل، جواز سفر له ولأولاده، تسجيل اطفاله في القنصليات السورية في الخارج، حق العودة لزيارة القطر بدون ان يتعرض للسين والجيم من احد المراكز الامنية.

اما بالنسبة لنقاط الضعف فهي عديدة ونذكر من اهمها:

1 ـ كثرة المعارضة تقتل المعارضة، لقد كثرت في الآونة الاخيرة الاعلانات والتصريحات من اعلان دمشق الى بروكسل الى واشنطن ولا ادري ماذا ستكون المرحلة المستقبلية، وكل ذلك بدون اي تنسيق بين هذه الحركات، بل نجد حركة سياسية توقع مع هذا وذاك بدون الاستشارة والتنسيق.

2 ـ عدم وجود شخصية قيادية، تستطيع ان تجعل الجميع يلتفون حولها، والسفينة دائما بحاجة الى قبطان واحد، ومساعدين ايضا، وفي المعارضة السياسية السورية هناك شخصيات مهمة، ولكنها ليست قيادية، كان هناك على سبيل المثال في سورية اجماع في مرحلة ما حول شخصية الشهيد عبد الرحمن الشهبندر، حول شخصية الشهيد انطوان سعادة، وحول الشهيد عدنان المالكي. حتى كذلك مع الشهيد صلاح البيطار، وهي شخصيات جذابة ذات مصداقية لم تخرج من رحم النظام فجأة وبدون سابق انذار لتعلن معارضتها له بدون ان تتقدم بالاعتذار والتوبة للشعب السوري.

3 ـ العامل الاقصائي، ما زال البعض من اشخاص المعارضة لحسن الحظ هم ليسوا بكثرة يستخدمون عبارات الاقصاء والرفض لمحاورة هذا الشخص او ذاك، ويضعون معاييرهم الذاتية للقبول بذلك الشخص دون غيره.. الخ..

واولئك الاشخاص ما زالوا يحملون الموروثات الشمولية لنظام اغلق ابواب الحوار وسد جميع المنافذ التي تسمح بالتنفيس عن الفكر والنفس، فالبعض درس في مدارس هذا النظام وجامعاته، وعمل في ادارته، فلذلك تأثر ايضا بأطروحاته وطرق تفكيره ونهجه الاقصائي.

4 ـ غياب تأثير المعارضة عن مفاصل المجتمع المدني، بدون ان نذكر بالطبع المفاصل الرئيسية للسلطة في البلاد كالجيش واجهزة الأمن ولنبقى داخل المجتمع المدني، حيث صادرت السلطة هذه المفاصل كلها، فلا توجد في سورية نقابات حرة واحزاب حرة، وحتى صالونات ادبية اممها النظام، والمعارض هو الذي يفصل له النظام طقما على مقاييس هذا النظام، ويتلائم مع اطروحات وشعارات هذا النظام، واحزاب الجبهة الوطنية هي خير دليل على ذلك.

5 ـ غياب الدعم الخارجي: الانظمة المجاورة لسورية بما فيها اسرائيل وكذلك الغرب لم يتخلوا عن النظام الحالي بل ويدعمونه، ولكل طرف اسبابه الخاصة به، والكل مجمع على ان هذا النظام الضعيف أفضل لهم من الفوضى او التغيير الذي سيأتي بالحركات الاسلامية الى الحكم في سورية، لذلك تعاني المعارضة فعلا من عزلة خارجية وعدم تأييد خارجي ما عدا امريكا التي تستخدم بعض افراد المعارضة لتخويف وتركيع النظام السوري وفرض المزيد من الضغوطات عليه.

6 ـ برنامج المعارضة السورية الاقتصادي ما زال عاما ولم ينزل الى التفاصيل وهذا ليس خطأ المعارضة فقط، بل الاجهزة الحكومية تتحمل ذلك القسط من المسؤولية، حيث لا توجد ارقام رسمية حقيقية وواضحة حول حجم الاستثمارات الاجنبية المالية الاخيرة في سورية، حول قدرة الانتاج النفطية والغازية لسورية، حول حجم منسوب النقص المائي في سورية وكيفية معالجته، حول حجم الديون الخارجية لسورية، حتى كمية التلوث في الهواء في المدن الرئيسية غير معروفة، ناهيك عن حجم القوة الانتاجية داخل المصانع وعدد السدود والمشاريع المائية الاخيرة.

حجب المعلومات يقيد عمل المعارضة وبرنامجها فهي بحاجة لمثل هذه المعلومات لطرح برامج حقيقية وحلول حقيقية لمشاكل المجتمع السوري.

7 ـ فتور رجل الشارع السوري نحو اطروحات المعارضة والتواصل معها

الجيل السوري جيل شاب ويتعرض لمشاكل اقتصادية حقيقية، وعدد كبير من ابناء هذا الجيل يجهل اسماء ورموز الشخصيات المعارضة السورية، فمشاكله الاقتصادية وتأمين مستقبله من عمل مناسب ومسكن اعمته عن الاهتمام بالجانب السياسي، واشاع النظام فكرة مفادها ان الخلاص يكون فرديا وليس عبر العمل الجماعي. والنظام يحارب اي تجمعات او تجمع يضم عددا معينا من الاشخاص مهما كانت المشكلة التي يودون طرحها ام مناقشتها. لذلك اطروحات المعارضة في الخارج تصل احيانا مشوهة ويتم ترجمتها بشكل خاطئ. واجهزة النظام تلعب ادوارا في عملية التسويه حتى تنال من سمعة ومصداقية المعارضين.

على جميع الاحوال، مهما كانت قوة هذه المعارضة، ونقاط ضعفها، الا انها مطالبة بان تفصل اكثر بأكثر في برامجها فالكل يريد نظاما ديمقراطيا، ولكن ما هو شكل هذا النظام، رئاسي ام برلماني، مركزي ام غير مركزي، الانتخابات تقوم على مبدأ النسبية ام الاغلبية المطلقة، ما هو شكل الدستور الجديد، ما هي المواد التي يجب اضافتها او حذفها داخل هذا الدستور، ما هو شكل النظام الاقتصادي او المالي الجديد، هل هو تكملة لاقتصاد السوق ام انحراف عنه، ما هي الضمانات الاجتماعية التي ستقدمها المعارضة لخمسة مليون عاطل سوري عن العمل، والأهم من كل هذا وذاك، الموقف من الاخطار الخارجية، قضية الجولان المنسية، ما هي الاطروحات الوطنية لاستعادتها، وما هي الآليات التي يجب العمل عليها لاسترداد هذه الارض؟

واخيرا يجب ان لا ننسى قضيتين اساسيتين، قضية قومية، وقضية اخرى طائفية دينية، بالنسبة للقضية الاولى وهي القضية الكردية، هل العرب في سورية، واقصد هنا المعارضين العرب، مستعدون لارجاع الحقوق الكاملة الى اكراد شمال سورية، اي منطقة الجزيرة، واعادة ممتلكاتهم واراضيهم اليهم وكذلك جوازات سفرهم، ومنحهم ادارة ذاتية لاقاليمهم بحيث يكون المحافظ كرديا وليس عربيا؟ لانه ليس من العدل ان يكون الاكراد مواطنين عندما يتعرض الوطن للخطر والغزوات وغير مواطنين عندما يتم توزيع الغنائم، اما بالنسبة للقضية الطائفية والدينية، فهل التيار الديني ولنقلها بصراحة من الاخوان المسلمين على استعداد للاعتراف بالطائفة العلوية كمذهب ديني مثله مثل جميع المذاهب الدينية الاخرى، وهل مستعد ايضا هذا التيار في اعلان مسؤولية بعض اجهزته في عملية اغتيال خيرة ابناء هذه الطائفة في سنوات الثمانينات؟ وهل ابناء هذه الطائفة وقياداتها على استعداد ايضا لازاحة الخوف والرعب النفسي من كل ما هو حركة دينية سياسية اختارت المرجعية الدينية حتى ولو كنا نختلف معها عملا بمقولة المفكر فولتير سأموت من أجل ان تنتصر افكار اعدائي؟

قضية التسامح والانفتاح قضية مبدأية واحد اعمدة الديمقراطية الاساسية، وبدونها لا يمكن بناء وطن سليم وصحيح. ولا يمكن تصور سورية الحقيقية الرائدة المثالية اذا تجاهلنا هذه المبادئ.

ربما يكون هذا الكلام سابقا لاوانه، ولكنني اخشى من استمرار ضعف المعارضة والنظام معا، فالنظام يستمد قوته من ان الكل يخشى من التغيير في سورية ويلوح لهم بالبعبع الاسلامي، وفي المقابل فان المعارضة لن تستطيع العيش طويلا في الخارج، والتمسك بنفس المبادئ، واخشى ان يتمكن اعداء سورية من انتظار الوقت المناسب لتأجيج معركة اخرى طائفية قذرة كما يجري في العراق بعد ان يكون قد وجد الاشخاص المناسبين مثل علاوي وجلبي السوريين، للقيام بمثل هذه الادوار، وحمى الله سورية من كل شر.

* رئيس مركز دراسات الحياة السياسية السورية في باريس

ليبراليون يطحنون الهواء

سعيد الشيخ*

■ من السخف ان ينسب بعض الكتاب العرب انفسهم الى الليبرالية، ومصدر السخف يأتي من كتاباتهم السطحية التي لا ترقى الى العقل والمنطق ولا الى مفهوم الحرية الشامل الذي يتسع كلما اتسعت مدارك الانسان الفكرية عبر تراكمات وجودية منذ ان اهتدى هذا الانسان الى النظام لاستمرار وجوده في ظل شيوع الامن والانتاج.

الكتاب الذين يدعون الليبرالية يتخبطون يمينا ويسارا بلا هدي كالعميان تحت شمس ساطعة. يذهبون الى الفكرة فاذا هي عندهم طحن هواء، وفراغ يؤدي الى فراغ. والطامة الكبرى ادعاؤهم المستمر بانهم وحدهم من يملك الحقيقة، في حين ان الحقيقة ساطعة للعيان وقد نجدها في أبسط الافكار المخلصة الداعية الى التحرر والسيادة.

ولكن كيف سيجدها مدعو الليبرالية العرب وهم قد عطلوا الفكر عن انتاج الافكار وصارت صنعتهم اجترار افكار بعضهم البعض في ثناء احتفالي يخلو من الصياغة والتجديد!

ولا يخفى على المثقف ان في فحوى الليبرالية ولكي تسود الحرية دعوة صريحة لاسقاط العبودية، ولكن الليبراليين العرب ظلوا عبيد الكلمات وعبيد المصطلحات والشعارات التي يجيء بها الغرب الرأسمالي. وبشكل أدق ان بعضهم قد اشتغل صدى لصوت الرئيس الامريكي جورج بوش، وهؤلاء هم الكسالى والعاطلون عن العمل.

يتصيدون الكلمة من فيه بوش ومن ثم يطلقونها على شكل مقالات احتفائية، أقل ما يقال فيها انها لا ترقى الى مستوى فن كتابة المقالة. وهكذا يظلون اسيري العبودية الاولى مع تغيير السيد فقط الذي يمسك بالارزاق.

كل شيء بين ايديهم بدد. وكأن الامة العربية بلا تاريخ وبلا منجزات، نعم هناك عيوب كما في كل الامم في مرحلة من مراحل التاريخ. ولكن ان يصل حالهم الى دعوة أسياد القوة الى غزونا للقضاء على عيوبنا ولتغيير ثقافتنا فهذا اشد الانحطاط اين منه عصر الانحطاط الذي ألم بالخريطة العربية في غابر الزمن. وبهذا يغالط الليبراليون العرب مفهوم الليبرالية في التقدم والتطور ويريدون عودتنا الى عهود الظلام الدامسة أو بشكل أقل الى العهود الاستعمارية حيث سيحل الاستهلاك بدل الانتاج، والتقليد محل الابداع.

انظروهم في هذه الايام كيف يمجدون بابا الفاتيكان لانه قال كلاما غير طيب في الاسلام. وكيف قبل ايام قليلة قللوا من أهمية صمود حزب الله الاسطوري بوجه أعتى قوة عسكرية في الشرق الاوسط.

وكيف عندهم المجازر الاسرائيلية في قتل الاطفال والنساء انجازات عسكرية.

وكيف الاحتلال واقعا قانونيا علينا القبول به ودون ذلك نحن ارهابيون وحاقدون على الخلق.

وكيف يرون ديكتاتورنا غير مؤهل لحكمنا وعلينا بمناداة ديكتاتور اخر من الغرب جيشه يستبيح اعراضنا ويمتهن كرامتنا.

انظروهم كيف يطالبوننا بالامتناع عن مخالفتهم الرأي لانهم النخبة الاذكى بين بني جلدتهم.

انظروهم كيف يريدوننا دون عزة وكرامة، وكيف لا يجوز لنا ما يجوز لغيرنا في التفاخر الوطني.

انظروهم كيف يرقصون على خرابنا ودمارنا.. وبجراحنا يشمتون وبشهدائنا يستهزئون، في حين لا يرون وحشية وبطش اسرائيل الكيان الخارج عن كل القوانين والشرائع الدولية.

انظروهم كيف يدينون الضحية ويثنون على القاتل.

انظروهم كيف يصفون المواطن العربي بالجهل وبعدم التفكير والبصيرة.

انظروهم... فهم في كل موقف يسبحون عكس التيار، ويا ليت سباحتهم تأتي الينا بكل ما هو مفيد وغير ضار، وبغير أذى.

ولكن اوعية احقادهم وافتراءاتهم واكاذيبهم قد طفحت حتى باتت مستنقعات للديدان والحشرات.

لقد أخفق الليبراليون العرب في جلب الليبرالية الحقة الى ثقافتنا للنهوض بالأمة.. وهو اخفاق يضاف الى كل اخفاقاتنا وهزائمنا وعجزنا وعلى كل الصعد.

* كاتب فلسطيني مقيم في السويد